

البرامج القطرية والإقليمية للأمن الغذائي

حقائق أساسية

- الجوع في العالم يتزايد بصورة متصاعدة. حيث تشير أحدث التقديرات لدى المنظمة (2010) إلى أن عدد السكان الجوعى بلغ 925 مليون شخص، أي زيادة تربو على 85 مليوناً منذ 1990–1992.
- يعيش ما يزيد على 70 في المائة من فقراء العالم في مناطق ريفية. وبالنظر إلى ان غالبية الأسر الريفية الفقيرة تعتمد في الحصول على على قسط كبير من دخلها على الزراعة، فإن زيادة إلإنتاجية الزراعية تتصل اتصالاً وثيقاً بتخفيض الفقر في الريف.
- شارك 106 بلدان منذ 1994 في البرنامج الخاص للأمن الغذائي لدى المنظمة. وقد جرى تقديم ما يزيد على نصف موازنة البرنامج من جانب الحكومات القطرية في البلدان النامية.
- يقوم 20 بلداً حتى تاريخه بتنفيذ برامج قطرية للأمن الغذائي تستهدف قرابة 30 مليون شخص. كما يعمل تسعة وثلاثون بلداً آخر لصوغ برامج أمن غذائي قطرية خاصة بها.

نهج قطري للقضاء على الجوع

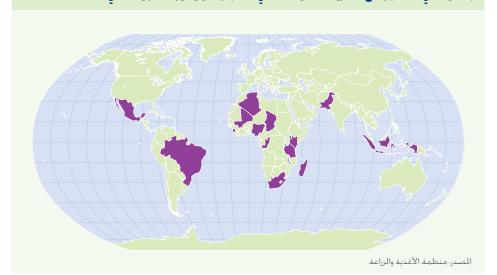
يهدف البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي أطلق عام 1994 إلى تخفيض معدلات الجوع وسوء التغذية. وقد استهدف البرنامج في البداية أعداداً محدودة من صغار المزارعين. حيث عرض تكنولوجيات زهيدة التكاليف لزيادة الإنتاج الغذائي والدخل لدى الأسر الزراعية الفقيرة. غير أنه نتيجة لوجود ما يزيد على 900 مليون شخص لا يجدون الغذاء الملائم الكافي كان لابد من مضاعفة هذا الجهود عدة مرات. ما يستدعي عملاً شاملاً على الصعيدين القطرى والإقليمي.

حَوّل المشروعات التجريبية إلى التزامات قطرية

لقد أدت الدروس الأولية المستفادة من المرحلة التجريبية للبرنامج بالمنظمة في 2001 إلى دعم برامج قطرية وإقليمية للأمن الغذائي تصممها وتنفذها وتملكها الحكومات القطرية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية. كما يجري تكميل الجهودات الرامية للوصول إلى المزيد من المزارعين بسياسات واستثمارات من شأنها أن تجعل الأسواق تعمل لمصلحة الجميع وأن تتيح الوصول

المباشر للغذاء من جانب السكان الذين يحول فقرهم الشديد دون إنتاجه او اكتسابه بأنفسهم. ويشجع البرنامج كذلك الاستثمار في البنية الأساسية في الريف وخسين التغذية ووصول السكان الريفيين إلى الأسواق وفرص توليد الدخل من خارج المزرعة. وذلك اضافة إلى الاستثمار في الزراعة في المدن وشبكات الأمان الاجتماعي للسكان الأشد فقراً.

البلدان التي تنفذ برامج قطرية للأمن الغذائي (اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2009)



الكيفية التي تعمل بها البرامج القطرية للأمن الغذائى

بالرغم من أن كل بلد هو الذي يقرر محتويات البرنامج القطري الخاص به. فإن المنظمة تشجع اتباع نهج نظامي واسع النطاق لزيادة الإنتاج وتنويع سبل

> المعيشـة وبناء قدرات الفقراء والجوعـى لإنتاج أو اكتسـاب الغذاء الذي يحتاجون إليه. حيث توصي المنظمة البلدان بالقيام بما يلى:

- استخدام خَليلاتُ الأُمن الغذائي في تصميم البرامج:
- رصد تأثیر السیاسات المتبعة وتعدیلها کی
- تنتفع بها الجتمعات السكانية الفقيرة خلال مدة البرنامج:
 - الاستثمار في البنية الأساسية كي تتبح الوصول إلى الأسواق؛
 - عقد شراكة بين القطاع العام ومنظمات الجتمع المدنى؛
- تشجيع إقامة شراكات بين وكالات المعونات الدولية والثنائية التي تشترك في الأهداف على الصعيد القطري.

وإذا كانت البرامج القطرية لا تلبي جميع التوصيات المذكورة في بلدان ما، فإنه يصبح من الضروري تنفيذ برامج قطرية تكميلية أخرى كي تسدّ الفجوات فيما بينها. كما تمد المنظمة يد العون إلى الفقراء والجوعى الذين هم في حاجة ماسة فورية، وذلك من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي.

وتعتقد المنظمة أن التبنّي القطري والإقليمي لخطط العمل متوسطة وطويلة المدى أمر ضرورى

للتعامل مع مشاكل نقص الأغذية والجوع على نحو مستدام. وقد أثبتت التجارب حتى الآن أن البرامج الناجحة تنتفع كثيراً من الإلتزام السياسي بها على أعلى المستويات. كما برهنت أحجام موازنات البرامج القطرية والإقليمية وتنوع مصادر تمويلها في بلدان كالجزائر وأنغولا وتشاد والأردن والمكسيك ومنغوليا ونيجيريا وباكستان على وجود مستويات رفيعة من العزم والتصميم. كما أن هذه البرامج مازالت تثير الاهتمام لدى الشركاء المولين.



النظمة تمد يد العون لحكومة سيراليون في مجال تدريب المزارعين.

أنشطة برامج الأمن الغذائي الاقليمية

ترمي برامج الأمن الغذائي الإقليمية التي يجري إعدادها من جانب منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية استجابة لمقررات مؤتمر القمة العالمي للأغذية بمساندة من جانب المنظمة إلى تشجيع التكامل والتنمية الزراعية بين البلدان المتجاورة. حيث تسعى هذه البرامج الى:

- تدعيم نشاطات الأمن الغذائي في البلدان المشاركة:
- تشجيع الاستثمار في تحسين البنية الأساسية في مناطق الريف؛
- التوفيق بين معايير جودة الأغذية وأنظمة التجارة بغية تمكين المنتجين والتجار الحليين من الوصول إلى الاسواق عبر الحدود والأسواق العالمية.

ويجري تنفيذ برامج إقليمية حالياً حَت مظلة كل من الجموعة الكاريبية ومنتدى جزر الحيط الهادي والاغاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي.



مدرّبة تعمل مع مزارعي الفراولة المصريين ضمن مدرسة لتدريب الزارعين.

رسم الخرائط والرصد والتقييم

قامت المنظمة في الأونة الأخيرة بتوسيع نطاق دعمها لرصد وتقييم برامج الأمن الغذائي. وذلك بهدف تحكين البلدان من اتخاذ قرارات مبنية على علم بشأن سياسات الأمن الغذائي وبرامجه واستراتيجياته. وكذلك بشأن تخصيص الموارد والاستهداف. فقد تم تطوير منبر شبكى عالى

لأعمال رسم الخرائط على الصعيد القطري ويجري اختباره حالياً في أفغانستان ونيجيريا وسيراليون. كما جرى تطوير أداة للتعلم عن بعد على الإنترنت من أجل بناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال تقدير آثار البرامج. وتقدم المنظمة كذلك دعماً فنياً مباشراً لنحو 24 بلداً.

التعاون بين بلدان الجنوب: اقتسام المعارف

يعد برنامج التعاون بين بلدان الجنوب الذي يشكل برنامجاً فرعباً من البرنامج الخاص أداة أساسية لنقل المعارف بين البلدان النامية. حيث يعمل فنيون وخبراء من البلدان النامية الناشئة حديثاً بموجب اتفاقيات قطرية ثنائية مع المزارعين بصورة مباشرة في البلدان المصيفة فيقتسمون معارفهم ومهاراتهم فيما بينهم. وقد تم حتى يناير/كانون الثاني 2011 توقيع بينهم. وما يعمل زهاء

1500 خبير وفني في البلدان المتلقية لهذا العون. وفوق ذلك كله تبذل جهود حالياً لتمكين المنظمة من النقدم صوب عقد خالفات استراتيجية مع بلدان مختارة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع الصين من أجل تأسيس صندوق إئتماني بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لدعم التعاون بين بلدان الجنوب في عدد من البلدان المضيفة.

